الثورة
السبت 26 رجب 1433هـ 16 يونيو 2012م العدد (17378)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

من أجل حوار وطني جاد وفاعل!!

(3-2)

أحمد يحيى الديلمي

واللجنة بصدد التأصيل لحوار وطني لا بد أن تستحضر تجارب الماضي بالذات المشاهد اليائسة التي اختزنتها ذاكرة المواطن وانتهت إلى مسرحيات هزلية شعر معها أن الهدف الاستغفال وتزييف الوعي والضحك على الدقون، ولم تخرج عن كونها سيناريوهات هستيرية وعمليات استغلال غير سوي للأفكار والمفاهيم..

هذه التوجهات أصابت الغالبية بالإحباط وخيبة الأمل وقرروا العزوف وعدم المشاركة في أي حراك يشهده الوطن حتى لا يعتبروا الدعوة للحوار مجرد تكتيك لتحقيق توافق وتوازن مرحلي للانسجام مع أهداف وغايات الثورة، وهو أسلوب غير مجدٍ سيقابل بالاستهجان والعزوف والرفض حتى مِن بعض القوى السياسية، لتجاوز مثل هذه الهواجس لا بد أن يتم التعاطي بمصداقية وعقلانية والارتهان إلى مبدأ الشفافية المطلقة لمناقشة كل الأفكار والمواقف في وضح النهار ووضعها فوق الطاولة دون الحاجة إلى التمرير من تحت الطاولة أو في الغرف المظلمة.

لضمان التفاعل والمشاركة الواسعة لا بد من المكاشفة وإطلاع الناس على حقيقة ما يجري والاستناد إلى منهج جاد وآليات حقيقية وخطوات عملية جريئة تستند إلى القراءة الواعية للواقع ومعطياته المختلفة بهدف اعتماد الأفكار والرؤى التي توصل لحوار حقيقي يسعى إلى:

× تقريب وجهات النظر وتعزيز مناخات الثقة بين أبناء الوطن وكافة القوى السياسية والمكونات الاجتماعية.

× بلسمة الجروح الغائرة في الأجساد والمتغلغلة في النفوس.

× تلبية رغبات ومطالب الأطراف الواقعة في نطاق المعقول والممكن، ولا تتعارض مع الثوابت الوطنية ومفردة المواطنة والولاء المطلق للوطن.

× التمسك بالثوابت الوطنية والدفاع عنها لا يعني بأي حال من الأحوال جواز تخوين الآخر أو اتهامه بالعمالة قبل استهداف الآخرين لابد أن يحدث توازن طبيعي بين خصوصية وقدسية هذه الثوابت وبين الأوضاع القاهرة والظروف القسرية التي حوّلت هذه الثوابت إلى شعارات للمزايدات والاستغفال ووسيلة لاستهداف الآخر المعارض بهدف إقصائه وتهميشه وجواز استخدام العنف ضده.

هذا الأمر تكتنفه أية صعوبة لأننا جميعاً أبناء هذا الوطن، في هذا الجانب لا أعتقد أن أحداً يجهل الأسباب الحقيقية التي شوّهت المضمون الإنساني النبيل للوحدة أو التي اعتدت على الأفق السلمي لإعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

للأسف طموح المجد الزائف والتطلعات الأنانية سلبت المنجز العظيم وشاح النقاء وهيأت الأجواء للعنف وإشعال فتيل الحرب الطاحنة بما فرضته من نتائج ومآس جعلت الطرف القوي يفرض إرادة المنتصر ويفرض على الآخر حالة الظلم والالحاق القسرية.

على نفس الصعيد لا تخفى عن الكثيرين المصالح النفعية والرغبات الذاتية وحالات الاستحواذ ورغبات القهر والاذلال التي قادت إلى اندلاع حرب صعدة وفتحت الأبواب على كل الاحتمالات وأكثرها مرارة تكرار المواجهات حتى وصلت إلى ست حروب عبثية راح ضحيتها أكثر من عشرين ألف إنسان يمني من أبناء الجيش والمواطنين، إضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى وتشريد مئات الآلاف.

هذه الخلفية لا شك أنها ستسهم في حلحلة أهم القضايا وأكثرها تعقيداً وخطورة.

من أبرز المعالجات في هذا الجانب أن اللجنة تتولى قراءة التعقيدات بنفسها وأن لا تسمح لأي طرف من الأطراف السياسية بأن يقيم الآخر أو يحدد حضوره من عدمه من منطلق أنه لا يوجد علامة استفهام مسبقة ضد أحد إلا من لا يزال يحمل السلاح ويهدد به الآخرين.

لابد من الارتهان إلى الموضوعية والمنطق السوي مع التسليم بأن ردود الفعل كانت انفعالية حملت الأهداف والغايات العظيمة أوزار وخطايا البشر، وأن الموقف يقتضي التسامح وتبادل الاعتذارات لإزالة الضغائن والأحقاد والكراهية وكل العوامل التي أذكت العداوات ورغبات الثأر من أوكارها من أجل إعادة جسور الثقة وتخطي كل المسارات والرغبات المخيفة التي تصر على التمسك بالقوة الشيطانية (أنا ومن بعدي الطوفان) لنجاح الحوار وتحقيق الغايات المأمولة لا بد أن تذوب كل الرغبات في مصلحة الوطن وتنتهي كل الولاءات الضيقة لتصب باتجاه الولاء الصادق للوطن، وأن تكون النظرة واحدة لكل مكونات العمل السياسي والاجتماعي لتكون المواطنة المتساوية والعمل على أساس الشراكة الفاعلة مدخلاً لتجاوز كل تهم التخوين والعمالة والفسق وأي مفردة من المفردات التي تم استخدامها في الماضي لجواز إقصاء وتهميش وقهر المعارضين وممارسة كل أعمال القمع والتنكيل ضدهم بهدف إعادة بناء الحياة السياسية على أساس المساواة والتكافؤ واختزال كل الاهتمامات والتطلعات في خدمة مصلحة الوطن، وكل ما يحقق السلم الاجتماعي ويسهم في الارتقاء بحياة الإنسان اليمني وتطوير كل الجوانب الحياتية.

فكرة الحوار في حد ذاته وما تتسم به العملية من حساسية تتطلب أن تعمل لجنة التواصل بموضوعية وعدم السماح لأحد بأن يستغل الفكرة ويسير بها باتجاه آخر لتصبح مجرد مظلة لأعمال التكالب وإعطاء مشروعية للاستحواذ على كل شيء باسم الثورة والحوار أو بدعوى قوة الحضور وحق تمثيل الآخرين.

اتجاهات وقضايا الحوار

بلورة المضمون العصري للتغيير بأبعاده التحولية التي تمنح الأولوية لمطالب الشعب واحتياجاته الماسة إلى جانب ضمان الحرية والعدل والمساواة وحماية الحقوق وتوفير آليات التطور، وخلق الظروف الملائمة للارتقاء بفكرة الانتقال السلمي للسلطة إلى مستوى التطبيق والممارسة العملية وتجاوز الرواسب الذهنية التي انحرفت بالفكرة والثورة عن مسارهما الصحيح وحوّلت الخيار الديمقراطي إلى ممارسات شكلية لتصبح آلية للترجيح وحُسنٍ الاختيار لتتم العملية في كل دورة بسلاسة بعيداً عن دورات العنف والانطلاق بالمضمون إلى آفاق سياسية واجتماعية رحبة تجمع بين أصولية الفكرة الثابتة في منهج العقيدة، بمعنى (الشورى) وبين الاستفادة من تجارب الآخرين السائدة في الزمن المعاصر، بمعنى الديمراطية والاستفادة من تجارب الآخرين.

الدور الخارجي:

زاد اللغط حول دور القوى الخارجية في إنجاح الحوار وإمكانية الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين، في هذا الجانب لابد أن نفرق بين أمرين:

١) الحضور بقصد المساعدة والمشورة كطرف ضامن وصمام أمامن بقرب وجهات النظر وقوة ضاغطة لردع من يعرقل أو يتمرد أو يحاول التفرد وفرض إرادته على الآخرين وكل الأساليب الملتوية التي قد تفشل الحوار لا سمح الله مثل هذا الدور إيجابي ومحمود.

٢) محاولة الآخر بأن يسيطر ويفرض إرادته الذاتية وينحاز إلى كل ما يخدم مصالحه ويفرض املاءات تتعارض مع سيادة واستقلال الوطن، هذا تدخل سافر وأمر مرفوض، معرفة الفرق بين الأمرين كفيل بجلاء الحقيقة وإزالة الغشاوة عن الأبصار.

إذا تم الاتفاق على آليات نظام الحكم وإقرار الضمان التي تكفل التداول السلمي للسلطة وإعادة الاعتبار للخيار الديمقراطي والتعامل معه كنظام شامل وتصحيح هذا المسار الحيوي الهام بتنقية الفكرة من شوائب الاستغلال وحالات التوظيف النفعي يمكن تحويل المضمون إلى سلوك وممارسة في الحياة اليومية ومدخل لإشاعة الحرية بمضمونها الشامل الذي يعلي شأن كل مواطن حيثما كان موقعه ويحمي حقوقه وأهمها حقه في المشاركة الفاعلة في كل حراك يشهده الوطن يتعلق بالشأن العام وعلى وجه الخصوص:

× الحصول على المعلومة الصحيحة.

× ثروات الوطن ومعدلات الدخل العام ومستويات الإنفاق وضمان توفير السلع والخدمات.

× العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في كل ما يختص بتوزيع الثروة العامة، العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الوظيفة العامة وإخضاعها لمعايير التميز والخبرة والكفاءة والأقدمية وضمان حق كل طفل بلغ سن الدراسة في التعليم لا فرق بين الذكر والأنثى.

× تقديس واحترام العلاقة الاجتماعية بين أبناء الوطن واعتبار الأحزاب والمنظمات الجماهيرية من أهم مقومات الارتقاء بذهنية المواطن ودفعه إلى فهم الحقوق التي له والواجبات التي عليه لكي يوائم بينها ويقوم بها على أحسن وجه ويتخلى بتلقائية عن كل أشكال العنف الاجتماعي وصولاً إلى رفض العادات والتقاليد المخالفة التي تسيء إلى مجتمعنا اليمني وتشوه صورته مثل عادات الثأر والممارسات القبلية المخلة التي تتعارض مع أعراف القبيلة ومع كل الأنظمة والقوانين السائدة والزواج المبكر ومنع الفتاة من التعليم أو اضطهاد المرأة وممارسة العنف ضدها وكل ما يؤثر على دور المرأة ويضعف فاعليتها.

ومن أهم الحقوق ضمان حق المرأة في الالتحاق بالوظائف العامة شأنها شأن الرجل وأن تمنح حق الترشح للأعمال التي تخضع للانتخابات والإرادة الشعبية من المجالس المحلية والنقابات إلى رئاسة الجمهورية.

ضمان العدالة في توزيع التنمية:

التنمية بمفهومها التحولي وأفقها العادل يجب أن تكون من أهم نقاط البحث لضمان العدالة والمساواة في توزيع المشاريع وأن يتم وضع الخطط وبرامج العمل بناءً على مسوحات ميدانية حقيقية تحدد الاحتياجات الأساسية على مستوى القرية والعزلة والمديرية، والمحافظة وإعطاء أولوية خاصة للمناطق المحرومة.

اختلالات منهجية:

للأسف ما كان يحدث في الماضي كان يتسم بالمزاجية والعشوائية والرؤية الفوقية الخاضعة لمعايير الوجاهة وقوة النفوذ، إذ تبدو الصورة المجسدة للعشوائية والتدخل والإنفاق غير المسئول واضحة في المشاريع الاستراتيجية الهامة مثل: الكهرباء – الطرقات – الاتصالات – المطارات والموانئ – التعليم – الصحة، خضعت العملية للارتجال في كل الجوانب التي أسلفنا والعشوائية والتوزيع غير العادل بلا دراسات مسبقة عن الأهمية والجدوى الاقتصادية وهذا هو سبب الاختناقات وإحساس المواطن بالغبن.

أخطاء اقتصادية فادحة، الحرية وآلية السوق نفس العشوائية امتدت إلى حركة السوق فأثرت على أسعار السلع الأساسية لأن الدولة تبنت قوانين مجحفة لإرضاء الطرف الخارجي تم الارتهان إلى آلية السوق وحرية التجارة قبل وجود البنية الكفيلة بتنظيم العلاقة بين أطراف السوق مما جعل الحيف والظلم يتراكم على طرف واحد وهو المستهلك وهي حالة مزرية تقتضي الاهتمام والدراسة والبحث.

من الإطار السابق تتضح دلالات الاختلالات المنهجية التي استشرت في الواقع الاقتصادي وكانت أساس التذمّر وتحفيز النزعات العدوانية لدى المواطن في المناطق المغرقة في التخلّف والمحرومة من أبسط مقومات التنمية، إذ تلاحظ وجود قرى وصلت إلى حد التخمة من المشاريع مقابل نواح محرومة من كل شيء وكله يعود إلى الرؤية الفوقية الارتجالية التي أهدرت مئات المليارات بأساليب عبثية انعدمت معها مقومات التنمية الحقيقية وكان لها تأثير بالغ في مستويات الكيف والدقة في التنفيذ للمشاريع.

إصلاح النظام الضريبي وقنوات الجباية:

تعتبر الضرائب والجمارك من أهم مصادر رفد الميزانية العامة للدولة، وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد أصبحت الدول تركز على زيادة معدلات الدخل الضريبي باعتباره دليل صحة وانتعاش الاقتصاد الوطني بعكس الدخل الجمركي فإنه يشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي.

مع ذلك فإن الفساد ينخر في عظام هذه المرافق الإيرادية الهامة من خلال المقارنة بين حركة الاقتصاد ومعدلات التحصيل يلاحظ أن الدولة هي الطرف الوحيد المظلوم، لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة وجود نظام عادل للجباية يشمل تنظيم تحصيل الزكاة الفريضة الشرعية التعبدية لتسود العدالة ولا تحرم الدولة من حقوقها المشروعة.

التصدي للاختلالات وتخفيف منابع الفساد:

لا أعتقد أن هناك إجماعاً بين اليمنيين يوازي اجتماعهم على ضرورة التصدي للفساد وتجفيف منابعه، لعل الحافز وهذا الإجماع يمثلان حالة تضاد مع تلك الثقافة البائسة التي ظلت تدافع عن الفساد بدعوة أنها ظاهرة عالمية استعصى أمرها على دول متقدمة وكان من تجليات هذه الثقافة أن تحوّلت الهيئة الشعبية لمكافحة الفساد إلى كيان ديكوري يجمل وجه النظام أمام الدول والمنظمات الدولية المهتمة بالشأن اليمني وهو ما جعل وجود الهيئة مثل عدمه وفي حالات كثيرة تحوّلت إلى مظلة لشرعنة الفساد ومنح صكوك البراءة للمفسدين.

هذه الحقيقة يجب أن تتصدر اهتمامات الحوار الوطني لا من أجل استبدال الهيئة بأخرى أو لتغيير الموظفين بل لضمان توفير الإرادة السياسية الفاعلة للقضاء على الظاهرة، في هذا الصدد أستشهد بقصة للخليفة الأموي العادل عمر بن عبدالعزيز رضوان الله عليه، إذ يروى أنه عندما آلت إليه الخلافة وضع خطة شاملة لإصلاح مسار الدولة اقتضت الخلاص من الضالعين في الفساد وعلى رأس الجميع خزنة بيت المال في المركز والولايات.

وكان من أهم صفات الخليفة عمر أنه لا يقدم على شيء قبل أن يستشير أصحاب الرأي، وقد أشاروا عليه بالتريث وعدم التسرع فقال: أنا على ثقة من فساد هؤلاء وانعدام الضمائر لديهم، عرفتهم عن قرب عندما أسند الخليفة إليّ أمر بعض الولايات، البعض ساومني وعرض عليّ رشوة كبيرة لكي أتغاضى عن تلاعبه بكشوفات الخراج وتوزيع الصدقات و عطاءات الخليفة، قال أحد الحاضرين:

– وماذا كان موقفك معه؟ أجاب عمر بحماس:

– أعفيته من منصبه وأرسلته إلى الخليفة. قال الشيخ:

– وماذا كان موقف الخليفة منه؟ أجاب عمر:

– بعثه إلى الحجاج والحجاج عيّنه لديه في بيت المال. قال الشيخ:

– أصلح الله أمير المؤمنين لا تحاكم زمناً كان سيده ومالك زمام أمره بزمن كان قيادة وزمام أمره بيد غيرك. فيما مضى كانت بيئة الفساد وإفساد الذمم وشراء الضمائر خصبة، الإرادة السياسية كانت تحبذ أن يكون الناس على هذه الشاكلة فكانت لا تركن إلا لمن أظهر التساهل من لا ذمة له ولا ضمير.

– هذا مصداق لكلامي أن الجميع فاسدون.

– أنا لا أنكر ولا أشكك في كلامك إلا أني أخشى أن يكون التغيير بهذه الطريقة ثغرة تهز مكانة الدولة وتضاعف قدراتها في الجوانب المالية والمال عصب الحياة والأشخاص المستهدفون لديهم تجارب وخبرات متراكمة، لماذا لا تضع ضوابط مشددة وتراقب أعمالهم ومن ثبتت إدانته تتخلص منه وأنت مرتاح البال وعلى بيّنة من الأمر.

استحسن الخليفة الفكرة وعمل بها ولم تمر سوى ثلاثة شهور وإذا بالشخص الذي سبق أن عرض عليه الرشوة يثبت جدارته أعاد مبالغ كبيرة إلى بيت المال بعد أن وزع الصدقات والعطاءات لكل سكان الولاية، استدعاه الخليفة وعندما مثل بين يديه كأن الرجل قد عرف قصد الخليفة من تلقاء نفسه بادره قائلاً:

– اعذرني يا أمير المؤمنين (الناس على دين ملوكهم) في ما مضى كان الفساد جسر العبور للوظيفة هذا الأمر اختلف في عهدكم الميمون لأنك مهموم بأوضاع الناس حريص على المصالح العامة ودرء المفاسد عن الحياة، لأنك تحتكم إلى كتاب الله تدور معه حيثما دار بك.

القصة طويلة أكتفي بالاقتباس الذي أسلفت لأن المضمون المراد إثباته أكتمل وهو أن محاربة الفساد لا ترتبط بشخص أو عدة أشخاص إذا ما خلصت النوايا وتوفرت الإرادة السياسية من السهل على كل مواطن حيثما كان موقعه أن يستشعر المسئولية الملقاة على عاتقه وإن وجدت هيئة أو جهة مسئولة فإنها تحتكم إلى نفس الإرادة وتكون أعمالها صدى لإيقاع الرفض العام.

من هذا المنطلق يجب النظر إلى المهمة..... يتبع في الحلقة القادمة.

من السبت إلى السبت

عن علماء اليمن..؟

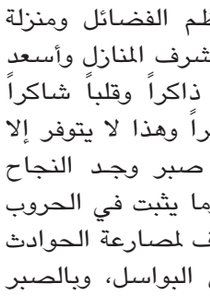

أحمد إسماعيل الأكوع

لا شك أن اليمن بطوله وعرضه حافل بالعلماء الكبار الذين جسدوا العلم في أقوالهم وأفعالهم وأفادوا الناس من علمهم ومن هؤلاء العلماء من أهل مدينة ثلا هو القاضي العلامة الأوحد الفهامة أحمد بن عبدالقادر الورد كان أوحد زمانه ونادره أو أنه عامل بالسنة والكتاب عاكفاً على التلاوة آناء الليل وأطراف النهار وهو من أخذ من القاضي العلامة الشهير بصنعاء وجيه الاسلام عبدالرحمن بن محمد الحيمي رحمه الله.. وكان مبرزا في العلوم جميعا والمترجم له هو العلامة أحمد بن محمد قاطن الحبابي المقحفي وقد التزم العلامة الورد بيته ولا يخرج إلا نادراً لكبر سنه ويقول المقحفي إن ولده محمد ذكر له أنه لا يرقد بل يبقى قاعداً متكئا طول ليله يدرس القرآن وينام على حالته تلك قليلا ويعود إلى تلاوته، هذا كان حاله المستمر عليه وكان خطيبا في مدينة ثلا وخطبه في غاية الوعظ والبلاغة والرصانة ولها محل في القلوب وولده المذكور قد يخطب بها في جامع ثلا ومزج الخطبة بالأحاديث على اسلوب بديع وحصن من البلاغة منيع، ويقول المقحفي إنه سمعه يخطب في سنة١١٤٢ هـ وكانت أيام فتن وأهوال واليمن في حالة ابتلاء وفي غاية (الربش) الناس في مخافة شديدة فذكر في خطبته الابتلاء وانه يقع مثل ذلك لأجل الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة من الاعمال وعدد منها:

الصبر عاقبته النجاح....!!

فضيلة الصبر من أعظم الفضائل ومنزلة الصابرين عند الله من أشرف المنازل وأسعد الناس من رزق لساناً ذاكراً وقلباً شاكراً وجسداً على البلاء صابراً وهذا لا يتوفر إلا في المؤمن الكامل ،من صبر وجد النجاح ونال مالم تنله الاوائل وما يثبت في الحروب ويصبر في الخطوب ويقف لمصارعة الحوادث والكوارث إلا الشجعان البواسل، وبالصبر والثبات تهون الشدائد ويسلم المعاند وتستقيم الأمور ويظهر الحق على الباطل..

لقد صبر نوح على قومه ألف سنة إلا خمسين عاما وهو يدعوهم إلى الله وصبر إبراهيم على أبيه وقومه يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار حتى قال وقد يئس منهم إني مهاجر إلى الله، وكم لقي موسى وهارون من فرعون وملئه وهم أعداء الله، وهكذا نجد أن صبر الأنبياء أوصلهم إلى النجاح والانتصار على أعدائهم..

شعر:

من قصيدة للخونجي:
هندست طول الدهر حتى بانت لي أنواع العقول
أجي وسعي المرء تشتي إن لم يدع عنه الفضول
إن قد حفظت البا من التا وخضت في علم الأصول
كلين يصلي كيفما اشتى لله والسر القبول